14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
السبت -16 فبراير 2013م - العدد 15691

عرب وعالم

إشراف/ محمد مفتاح

الجبالى يهدد باستقالته إذا فشل في تشكيل حكومة تكنوقراط

■تونس / متابعات:

هدد رئيس الحكومة التونسية حمادي الجبالي بتقديم استقالته اليوم السبت إذا فشلت مبادرته المتعلقة بتشكيل حكومة كفاءات غير حزبية مصغرة لإخراج البلاد من الأزمة الراهنة.

وقال الجبالي - في تصريحات صحفية - إن اجتماعاته مع الأحزاب السياسية ستكون حاسمة ، مشيرا إلى أن مقاييس الوزراء الذين سيختارهم تتضمن عدم الانتماء إلى أي حزب سياسي وألا يترشحوا في الانتخابات القادمة ، بالإضافة إلى الكفاءة.

وكان رئيس الوزراء التونسي قد بدأ مشاوراته بشكل مفصل مع عدد من الأحزاب مثل حزب نداء تونس والحزب الجمهوري وحزب المسار الديمقراطي وحزب العمل وحزب المبادرة والتحالف الديمقراطي.

وأعلنت الأحزاب الستة التي تمثل كتلة ذات وزن في المجلس الوطني التأسيسي عن دعمها لمبادرة الجبالي للخروج من الاحتقان السياسي الحالي، كما جدد رئيس حزب نداء تونس الباجي قايد السبسي دعمه للمبادرة ورأى أنها خطوة في الاتجاه الصحيح .

من جانبها .. أعلنت حركة النهضة التي يتولى الجبالي أمانتها العامة رفضها للاقتراح ، وشكلت ائتلافا نيابيا داخل المجلس التأسيسي رافضا للمبادرة ، وهو يضم الكتل النيابية للنهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وكتلة حركة وفاء وكتلة الحرية والكرامة.

ودعا محمد العكروت نائب رئيس النهضة في شريط فيديو نشر على الموقع الرسمي للحزب إلى مسيرة حاشدة اليوم السبت بشارع الحبيب بورقيبة وسط العاصمة «لدعم الشرعية وتحقيق أهداف الثورة».

البقاء على مسار الديمقراطية يتطلب ضغوطا شعبية مستمرة

قالت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، إن اغتيال المعارض التونسى شكري بلعيد ألقى بسحابة قاتمة على ما كان الكثيرون يعلقون آمالا عليه بأن يكون نموذجاً للتحول الديمقراطي فى الدول التى اكتسحها الربيع العربي.

ويرصد تقرير مشترك للكاتبين مايكل البرتوس وفيكتور مينالدو، تحت عنوان «فى أعقاب الثورة»، فرص نجاح الثورات فى التاريخ المعاصر، وإمكانية تحولها إلى الديمقراطية أو البقاء على الوضع الاستبدادي، ومصير مصر وتونس فى هذا الشأن.

وأضافت الصحيفة قائلة، إن الحقيقة المحزنة أن العديد من الثورات أدت إلى تجدد الأنظمة الديكتاتورية، إلا أن الخبر الجيد هو أنه حتى التحولات الصعبة التى تستغرق وقتاً طويلاً يمكن أن تسفر عن ديمقراطية مستقرة.

ورغم أن الكثيرين رأوا بعد الربيع العربي أن انتشار الحرية والديمقراطية فى الشرق الأوسط حتمي، إلا أن الحرب الأهلية الدموية لا تزال مستمرة فى سوريا، والرئيس محمد مرسي والإخوان المسلمون فى مصر يحاولون إضفاء الطابع المؤسسى على سيطرتهم على السلطة بطريقة قديمة. وفى تونس، تضرب حركة النهضة الإسلامية بالعلمانيين عرض الحائط.

وللأسف، تتابع الصحيفة، هناك سابقة كبيرة لهذه الانتكاسات، فأغلب الثورات استبدلت نظامًا استبداديًا بآخر على شاكلته، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية شهد العالم حوالى 50 ثورة، إما أطاحت بأنظمة ديكتاتورية أو أدت إلى إصلاح سياسي كبير فى ديمقراطيات معيبة. وبالنسبة لهذه الثورات التي حدثت فى ظل أنظمة ديكتاتورية لم ينجح سوى ثلثها فقط في التحول إلى الديمقراطية.

وتحدثت الصحيفة عن حالتين «سيئتي السمعة» تثيران أجراس الإنذار فى الشرق الأوسط اليوم، وهما ثورة إيران الثيوقراطية عام 1979، والديكتاتوريات الجمهورية لكل من أنور السادات وحسنى مبارك بعد ثورة 1952. وبالمثل، فإن تواريخ التقلب السياسى لمرحلة ما بعد الثورة فى الصين وكوبا والمكسيك وروسيا ربما تجعل الثوار الأكثر تحمسا يتوقفون عندها.

ومع ذلك، تتابع «نيويورك تايمز»، فإن الأنظمة الديمقراطية التى استطاعت أن تظهر بعد الهياج الثورى تقدم سببا للتفاؤل، حيث عاد عدد قليل من تلك التحولات الثورية إلى الاستبداد.

وتحذر الصحيفة من أن طول الفترة الانتقالية يمكن أن يوفر الفرص للمفسدين لعرقلة التقدم، وضربت مثالا على ذلك بالاقتتال الداخلى فى ليبيا، كما حذرت من أن اعتماد المؤسسات الديمقراطية قد يفشل فى تقديم الفائدة لأغلبية المواطنين، ويمكن حتى أن يعزز حكم الحزب الواحد، وهى النتيجة التى تواجهها جنوب أفريقيا اليوم.

وقد وقعت الحالات الواعدة من الربيع العربى كمصر وتونس فى هذه الفئة، ففى كلا البلدين يتدافع مزيج من النخب القوية سابقا والنخب التى ظهرت حديثا لهيكلة الوضع السياسى لحماية مصالحهم، بينما يضعون سياسات يمكن أن تفيد بطريقة أخرى أغلبية المواطنين.

فى مصر، فاز الجيش بحصانة من الملاحقة القضائية والإشراف على ميزانيته، بينما استعاد «مرسى» بعض إجراءات الطوارئ التى استخدمت فى عهد مبارك لقمع الاضطرابات الشعبية.

وفى تونس، فإن جهاز أمن زين العابدين بن علي لا يزال راسخا فى الحكومة، بينما قمعت حركة النهضة انتقائيًا الاحتجاجات مع تغاضيها عن جرائم المتشددين ضد الطبقة الوسطى العلمانية.

ورأت الصحيفة أنه من أجل تفادى الارتداد إلى الديكتاتورية، أو إرساء ديمقراطية جامدة أو غير نزيهة، فإن دول فى ظروف مصر وتونس يجب أن تختار بين مطرقة نفوذ ضخم للمسئولين السابقين، أو سندان أطراف جديدة غير مقيدة تسعى إلى الثبات فى سلطة جديدة.

وفى كل الثورات، فإن البقاء على مسار الديمقراطية يتطلب ضغوطًا شعبية مستمرة على كل من لديهم القدرة على خطف التطلعات الديمقراطية، وهذا يعنى أن احتجاجات الشارع فى تلك الدول لن تنتهى. وعلى المدى الطويل، قد ينتهى عدم الاستقرار هذا فى شكل ديمقراطية.

في تظاهرات مليونية «كش ملك» التي دعت إليها القوى الثورية والشبابية

المتظاهرون يطالبون بإسقاط النظام وحل جماعة الإخوان المسلمين

■القاهرة/ متابعات:

شهدت عدد من المحافظات المصرية، تنظيم مسيرات وفعاليات احتجاجية عقب الانتهاء من صلاة الجمعة، للمطالبة بتنفيذ عدد من الطلبات، واحتجاجا على بعض الاوضاع المطالبين باصلاحها، فى نفس الوقت الذى شهدت فيه عدة محافظات اخرى حالة من الهدوء التام.

ففي محافظ الاسكندرية، اندلعت مظاهرات غاضبة عقب الانتهاء من صلاة الجمعة بمسجد القائد إبراهيم، حيث احتشد المئات من القوى الثورية والسياسية والمدنية بالإسكندرية، وانطلقت مسيرة من ساحة المسجد تجوب شوارع الإسكندرية، للمطالبة بإقالة حكومة هشام قنديل، وإسقاط الدستور المعيب.

وحملت القوى المدنية والثورية السكندرية، الرئيس محمد مرسي وحكومته ووزير داخليته، مسئولية وفاة سجين برج العرب، وسط غياب للشيخ أحمد المحلاوي عن مسجد القائد إبراهيم لأكثر من شهر، دون إبداء أسباب واضحة لهذا التغيب.

وفى محافظة الغربية، توافد العشرات من القوى الثورية والحركات الشبابية إلى ساحة الشهداء أمام ديوان عام محافظة الغربية بمدينة طنطا، للمشاركة فى تظاهرات مليونية «كش ملك» التي دعا إليها العديد من القوى الثورية والشبابية.

وكان العديد من الحركات الثورية والقوى السياسية بالغربية ومنها حزب الوفد والدستور والمصريين الأحرار والعربى الناصرى والكرامة وحركات 6 إبريل وطنطا الثائرة وثوار طنطا الأحرار والجبهة القومية للعدالة والديمقراطية، أعلنوا عن تنظيم مسيرات سلمية عقب صلاة الجمعة فى مدن طنطا والمحلة والسنطة وكفر الزيات بالتزامن مع مليونية «كش ملك».

وخرجت المسيرة من مسجد السيد البدوى، مرورا فى شارع عمر زعفان لتتوجه إلى شارع المديرية حتى شارع البحر لتستقر أمام ديوان عام محافظة الغربية.

وفى المنوفية، نظم امس الجمعة العديد من أعضاء حركة 6 أبريل وحزب الوفد والتيار الشعبى مسيرة حاشدة انطلقت من مسجد الجمعية الشرعية بمدينة أشمون بعد صلاة الجمعة جابت معظم شوارع المدينة، مطالبين بإسقاط النظام، وتشكيل حكومة إنقاذ وطنى، وحل جماعة الإخوان المسلمين وإسقاط الدستور.

وردد المتظاهرون هتافات، منها «يا نجيب حقهم يا نموت زيهم - ارحل يعنى امشى ياللى مبتفهمشى - مرسي مرسي يا جبار ليه بتغلي فى الأسعار - قالوا حرية وقالوا عدالة ألبس أسود على الرجالة - عبدالناصر قالها زمان متأمنش للإخوان - يسقط يسقط حكم المرشد يسقط يسقط محمد مرسي».

وفى بني سويف، نظم المئات من أعضاء جبهة الإنقاذ ونقابة المحامين بالمحافظة مسيرة عقب صلاة الجمعة، طافت الميادين والشوارع الرئيسية بمدينة بنى سويف، رافعين لافتات ومرددين هتافات معادية للإخوان والمرشد العام الدكتور محمد بديع، ومطالبين بإسقاط النظام، ورحيل الرئيس مرسي وحكومة هشام قنديل والقصاص للشهداء واستكمال أهداف الثورة.

كان أعضاء نقابة المحامين وأحزاب الوفد، التجمع، المصريين الأحرار، التيار الشعبي، الدستور، حركة 6 إبريل وشباب الألتراس والبلاك بلوك قد تظاهروا أمام مسجد عمر بن عبد العزيز بميدان المديرية القديم، وانطلقوا فى مسيرة بميادين وشوارع مدينة بنى سويف مرددين يسقط يسقط حكم المرشد، ارحل يا مرسي، تسقط حكومة قنديل، وحاملين لافتات كتب عليها (عيش، حرية، عدالة اجتماعية- يسقط النظام- يسقط هشام قنديل- يا نموت زيهم يا نجيب حقهم).

وفي محافظة بورسعيد، خرجت مسيرة محدودة عقب صلاة الجمعة من مسجد مريم الفطرية، تضم بعض المتظاهرين من أبناء المدينة تطوف الشوارع والميادين الرئيسية، مرددين الهتافات المطالبة بسقوط النظام ورحيل الرئيس محمد مرسى وإسقاط حكم الإخوان.

وردد المشاركون هتافات منها «أخويا مات شهيد»، «ارحل يعنى امشى»، «لنجيب حقهم لنموت زيهم» «بورسعيد دفعت ضريبة الدم»، «الشهيد يريد إسقاط النظام»، «المصرى يتهان ومرسى فى حضن إيران».

وأكد المتظاهرون من خلال هتافاتهم «الشعب يريد محاكمة رأس النظام ورئيس الوزراء ووزير الداخلية وكل من قتل شهداءنا يوم 26 يناير واحتساب شهداء بورسعيد شهداء ثورة ومعالجة المصابين على نفقة الدولة، واعتبار قرار الإعدام لثوار بورسعيد من ألتراس المصرى قرار سياسى».

وفى دمياط تجمع المئات بميدان الساعة، يمثلون حركة شباب مصر ومصر الحرة ومصر المدينة، وبعض الأهالى من أبناء دمياط فى جمعة الحسم، يهتفون ضد جماعة الإخوان المسلمين، وضد الرئيس مرسى، مطالبين برحيله، وألقى المشاركون بيانا بعنوان «بيان ثوار دمياط»، ويطالبون من خلاله بعزل رئيس الجمهورية، وتشكيل محكمة ثورة لمحاكمة رموز النظام بتهمة خيانة الثورة، وقتل وسحل المتظاهرين السلميين.

وفي مدينة المنصورة، خرج العديد من المتظاهرين بمسيرة عقب صلاة الجمعة، من مسجد الجمال بشارع الجلاء، يحملون فيها أكفانهم على أيديهم حتى وصلوا أمام مبنى مديرية أمن الدقهلية، وظلوا يرددون هتافات معادية لجهاز الشرطة والداخلية، ومعبرة عن رفضهم لأخونة الشرطة، مستنكرين العنف ضد المتظاهرين.

بدوره، شهد ميدان الأربعين بمحافظة السويس، تجمع عشرات المواطنين فى جمعة «كش ملك» التي دعت إليها القوى السياسية بالقاهرة، للمطالبة باستكمال مطالب الثورة والقصاص من قتلة المتظاهرين، حيث تواجد عدد من المواطنين، وبعض رموز القوى السياسية بالسويس بالميدان، ورفع عدد من المتظاهرين لافتات مدوناً عليها «يسقط كل خاين كداب، الوقفة ديه سلمية، الداخلية بلطجية، يسقط سمير عجلان محافظ السويس، متباعة متباعة بلدى اصحوا يا جماعة».

وعلى جانب آخر، أكد مصدر عسكري لـ«اليوم السابع» أن قوات الجيش الثالث والشرطة المدنية بالسويس، كثفت تواجدها بالمجرى الملاحي لقناة السويس من صباح الجمعة، للاستعداد بشكل مكثف لتأمين كافة المنشآت الحيوية، مع انطلاق المظاهرات في جمعة «كش ملك»، خوفا من استغلال الخارجين عن القانون لهذه الفعاليات، والتوجه والتخريب فى المنشآت الحيوية والمهمة للاقتصاد المصرى، موضحا أن القناة ونفق الشهيد أحمد حمدى بالسويس خطوط حمراء لن نسمح لأحد بالعبث فيها.

وتابع المصدر، أن هناك خطة بالتنسيق مع اللجان الشعبية لتأمين المنشآت داخل وخارج التكتلات السكانية، مع تكثيف التواجد على حدود محافظة السويس، والمناطق السياحية بالعين السخنة، مشيرا إلى أن الدوريات المشتركة والشرطة العسكرية تكثف من تواجدها بالمدينة وكافة أحياء المحافظة، وأن هناك 6 دوريات مع الشرطة المدنية تجوب السويس من السادسة مساء حتى الصباح، لضبط الخارجين عن القانون.

وللمرة الأولى منذ اندلاع الاحتجاجات على سياسات الرئيس مرسى، سادت حالة من الهدوء مدينة الزقازيق، امس الجمعة، حيث لم تشهد المدينة أى تظاهرات أو مسيرات سواء من قوى المعارضة أو مؤيدة لمرسى، ولم تخرج القوى الثورية امس فى مسيرات، لعدم حدوث أى احتكاك مع القوى الإسلامية، التى خرجت منذ فجر امس الجمعة، وعلى رأسها الجماعة الإسلامية، وذراعها السياسى حزب البناء والتنمية، للمشاركة فى فعاليات امس.

حول العالم

مالي تجري انتخابات رئاسية الصيف المقبل

■باماكو/ متابعات:

أعلنت حكومة مالي أنها ستجري انتخابات رئاسية في 7 يوليو/تموز المقبل، وسط تشجيع من وزير الخارجية الأميركي جون كيري، في خطوة لدعم الاستقرار بعد التدخل العسكري الذي قادته فرنسا شمال البلاد، وفي الأثناء طالبت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بتشكيل لجنة تحقيق دولية لتقصي «جرائم التصفيات العرقية» التي تتهم الجيش المالي بارتكابها.

وأكد وزير إدارة الأراضي موسى سينكو كوليبالي بمؤتمر صحفي في العاصمة باماكو أن الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة ستعقد يوم الأحد الأول من يوليو/تموز.

وسيحرص المرشحون على الفوز بأكثر من 50 % من الأصوات للفوز في الجولة الأولى، وإلا فستجرى جولة ثانية بين المرشحين الحاصلين على أعلى نسبة من الأصوات، كما ستنطلق الانتخابات التشريعية في 21 يوليو/تموز بجانب الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة إذا دعت إليها الحاجة.

ومن نيويورك، حث كيري على مواصلة عملية الانتقال السياسي في مالي نحو إجراء انتخابات وتسريع المفاوضات مع المجموعات المسلحة «غير المتطرفة» في شمال البلاد.

وقبيل محادثات مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قال كيري إن مالي ستكون أحد المواضيع على جدول الأعمال، مهنئا في الوقت نفسه فرنسا على ما وصفه بالتدخل الناجح لاستئصال المسلحين الإسلاميين في شمال مالي.

(الشباب) الصومالية تعدم رهينة كينيا

■ مقديشو/ متابعات:

أعلنت حركة الشباب المجاهدين في الصومال أنها أعدمت جنديا من الجيش الكيني عند منتصف ليل الخميس، بعد انتهاء مهلة لإطلاق سراح مسلمين معتقلين في كينيا بسبب اتهامات تتعلق بـ(الإرهاب).

وقالت الحركة أيضا إنها مددت مهلة لإعدام خمسة رهائن كينيين آخرين لمدة 72 ساعة.

وكانت الحركة قد أعطت كينيا في 23 من يناير/كانون الثاني الماضي مهلة ثلاثة أسابيع لتحرير مقاتلين معتقلين في البلد الواقع في شرق أفريقيا، لكن نيروبي رفضت التفاوض وقالت إنها لن تنفذ مطلبهم. وقالت القوات المسلحة الكينية إنها لا تعتقد أن أحدا من جنودها محتجز لدى حركة الشباب.

وقالت الحركة إنه ما زالت هناك فرصة لإطلاق سراح الرهائن الكينيين الخمسة ومن بينهم موظفان حكوميان. وأضافت في بيان تضمن اسم الجندي الذي أعدم "على الرغم من فتح المجاهدين الأبواب للمفاوضات وإعطاء الحكومة الكينية مهلة كافية فإنها تعمدت تجاهلها وفشلت في اتخاذ خطوات كافية لتأمين إطلاق سراح مواطنيها".

وفي يناير/كانون الثاني الماضي، قال مكتب حركة الشباب المجاهدين للجزيرة نت إن لدى الحركة ستة رهائن كينيين، هم أربعة جنود أسروهم داخل الحدود الصومالية، وموظفان أسرا في منطقة غاريلي التابعة لمدينة ماندیرا الكينية الواقعة في الحدود بين الصومال وكينيا، وذلك بعد هجوم كيني على منطقة حدودية صومالية، بحسب المكتب.

وتحتجز كينيا بضعة أشخاص يشتبه بأن لهم صلات بحركة الشباب، وسلمت آخرين إلى أوغندا للاشتباه في تورطهم في تفجير دموي في كمبالا عام 2010 أودى بحياة 76 شخصا، وأعلنت الشباب المسؤولية عنه.

محاصرة مجموعة مسلحة تسللت إلى ماليزيا

■كوالالمبور/ متابعات:

أعلن رئيس الوزراء الماليزي نجيب رزاق أن حكومته اختارت أن تتفاوض سلميا مع مجموعة المسلحين المتحصنين في منطقة لحاد داتو في جزيرة صباح شرق البلاد، "منعا لإراقة الدماء".

وقال نجيب في مؤتمر صحفي إن "قوات من الجيش والشرطة فرضت حصارا على المنطقة التي يتحصن فيها مسلحون، يعتقد أنهم جاؤوا من جنوب الفلبين، لدفعهم إلى الاستسلام أو مغادرة البلاد دون سفك للدماء".

وأعلن أعضاء المجموعة المسلحة أنهم من أتباع "سليل سلطان مملكة سولو"، فيما تصر السلطات الماليزية على أنهم مجموعة مسلحة جاءت من جنوب الفلبين، وأنهم تحصنوا في منطقة لحاد داتو.

وقال المفتش العام للشرطة الماليزية إسماعيل عمر في مؤتمر صحفي إن المسلحين طالبوا بأن يتم الاعتراف بـ"الجيش الملكي لسلطنة سولو"، وقالوا إنهم غير مرتبطين بأي مجموعات مسلحة في الفلبين.

وأضاف عمر أن "المسلحين تقدموا بمطالب معروفة لدينا، لكننا أخبرناهم بضرورة مغادرة البلاد، ولا تزال المفاوضات جارية معهم لحملهم على العودة لبلادهم"، واعتبر أن المسلحين يريدون إقحام البلاد في المشاكل بجنوب الفلبين.

بدوره أوضح وزير الدفاع الماليزي الدكتور زاهد حميدي أن المجموعة المسلحة استخدمت عشرة قوارب صغيرة للوصول إلى الأراضي الماليزية قادمة من مناطق الصراع في جنوب الفلبين. مؤكدا أن الجيش الماليزي اتخذ "إجراءات فورية وضرورية لضمان الدفاع عن أمن البلاد، وسوف نسعى للتعاون مع البلدان المجاورة".

ونقلت الصحف الماليزية عن مصادر حكومية القول ربما يكون المسلحون من جماعات متشددة في جنوب الفلبين غير راضين عن اتفاق السلام الذي وقع بين جبهة تحرير مورو الإسلامية والحكومة الفلبينية بوساطة ماليزية.

وأكدت المصادر أن المسلحين لا ينتمون للمجموعات المسلحة التابعة لجبهة مورو ولا جماعة أبو سياف، وأنهم ربما يتبعون لجماعة أخرى غير معروفة.

كلمات

› هشام الجخ

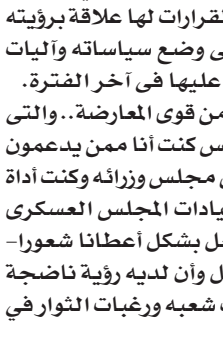

هل تصدقون أنفسكم؟!

ما زالت القيادة المصرية الحالية ترفض الاعتراف بأخطائها.

ما زالت تدعم فكرة الاتهام والتخوين وتطلق على معارضيها المسميات «الغريبة» وتعتبرهم بلطجية ومأجورين.

سأعود بالزمن قليلا وأذكر نفسي وحضراتكم بما حدث إبان انفجار الوضع في الشارع المصري.. لقد انتخبنا الدكتور مرسي ودعمناه ووقفنا بجانبه ضد المرشح الآخر والذى اعتبرناه -آنذاك- جزءا من نظام مبارك، واعتبرناه تكرارا للنظام السابق ولا يليق بشعب ثائر أن يجيء بجلاده مرة أخرى.. وكافحنا وثابرنا وصبرنا حتى صعد الدكتور مرسي إلى سدة الحكم.. وغضضنا أبصارنا عن قرارات الحكومة «غير المدروسة» واكتفينا بانتقادها بالمزاح والتعليقات الساخرة. على سبيل المثال أذكر النكات التي أطلقها الشعب على قرار غلق المحال التجارية في الساعة العاشرة مساء وغيرها من القرارات «المضحكة» التى اتخذتها حكومة الدكتور قنديل. ولكننا لم نخرج له فى الشوارع ولم ننظم مظاهرات ولا مسيرات ولا أي مظهر من مظاهر الاعتراض الحقيقي الموجود في الشارع الآن.. واعتبرنا هذه القرارات لها علاقة برؤيته وببرنامجه وله الحق الكامل فى وضع سياساته وآليات تنفيذها حتى يمكن محاسبته عليها فى آخر الفترة.

حدث هذا في ظل هدوء كامل من قوى المعارضة.. والتى لم أكن وقتها جزءا منها.. بالعكس كنت أنا ممن يدعمون الدكتور مرسي وحكومته ورئيس مجلس وزرائه وكنت أداة إعلامية لتأييده عندما عزل قيادات المجلس العسكرى وبدأ فى ترتيب المنزل من الداخل بشكل أعطانا شعورا- آنذاك- بأنه يعلم جيدا ما يفعل وأن لديه رؤية ناضجة وملمة بالحال المصرى ومطالب شعبه ورغبات الثوار في الشارع.

ثم جاء شهر نوفمبر.. ليخرج علينا سيادة الرئيس بإعلانه الدستوري «الغريب» الذي يحصن قراراته من الطعن عليها أمام أى جهة قضائية ويعطى لنفسه الحق فى عزل النائب العام وتعيين غيره بدون ترشيح من الجهة القضائية ويعطيه الحق أيضا فى اتخاذ الإجراءات «المناسبة» مع عدم تفسير كلمة «مناسبة» للتصدى لأى سلوك معارض.

هنا خرجنا.. وهنا قررنا إيقاف هذا الإعلان الدستوري..

السؤال.. لماذا اعترضنا؟ وكيف اعترضنا؟ وما هى الآليات التى اتخذناها لإيقاف هذا الإعلان الدستورى؟

اعترضنا لأن الأصل فى السلطات الثلاث فى الدولة «المحترمة» أن يكونوا منفصلين تماما.. والأصل فى الدول «المحترمة» ألا يكون للرئيس أى سلطة على القضاء.. لأن هذا القضاء ملك للشعب وهذا القضاء هو الملاذ الأخير الذى يمكننى أن أشتكى أى فرد فى السلطة أمامه بما فيهم رئيس الجمهورية نفسه.. فكيف يقوم الرئيس بتعيين النائب العام ويقوم بعزله؟

لقد نزلنا إلى ميدان التحرير يوم 22 نوفمبر بشكل سلمى جدا.. السلمية التى وعد الدكتور مرسى برعايتها واعتمادها كمبدأ أصيل وحق شرعى لكل المصريين للتعبير عن اعتراضهم.

وكيف كان رد فعل الحزب الحاكم؟

تجاهلت الحكومة وجود المعترضين فى الميدان لمدة اثنى عشر يوما كاملين.. ولم يخرج الرئيس فى التليفزيون حتى ليشرح موقفه.. فامتد الاعتراض إلى رجال القضاء أنفسهم.. فتجاهلهم الحزب الحاكم واعتبرهم فئة مندسة وشرذمة خارجة عن القانون.. واعتصم القضاة وتحرك الثوار نحو الاتحادية واعتصموا بشكل سلمى.. فجاء رجال الحزب الحاكم وفضوا اعتصامهم بالقوة واتهموهم بالعمالة والخيانة.. هنا ظهرت كلمة القوة.. وهنا بدأ العنف فى الشارع.

ثم عاد متخذ القرار للتصعيد مرة أخرى.. وأجبرنا على الاستفتاء على دستور لا نفهمه ولم نناقشه ولم نشارك فيه ولم نمتلك الوقت الكافى لإبداء آرائنا فى بنوده وانسحبت كل القوى المعارضة المشاركة فى صياغة الدستور كنوع من أنواع الاعتراض السلمى.. وامتنع القضاة عن الإشراف على الاستفتاء كنوع من الاعتراض السلمى.

ولكن للأسف كل مظاهر الاعتراض «السلمية» السابقة لم تكن كافية -من وجهة نظر القيادة- للرجوع عن قراراتهم وأصروا على استكمال الاستفتاء بدون إشراف قضائي كامل.. وبدأت الأخبار «الحقيقية وغير الحقيقية» التى طعنت فى مصداقية الصندوق وعاد الشعب المصرى مرة أخرى فى عدم تصديق الصندوق وفقدت الديمقراطية معناها مرة أخرى على يد النظام الذى يصر على تجاهل الآخر واستخدام كلمة الديمقراطية بشكل يستخف بالعقل المصرى تماما كما كان يفعل نظام حسني مبارك.

أردت بمقالي هذا فقط أن أضع نقاطا -أحسبها نقاطا مهمة- لمن يهمه الأمر.. ربما تقرؤها قيادات النظام الحاكم الحالى ليعلموا أن المعارضين والثوار ليسوا أغبياء وليسوا هم من يصنعون العنف والانفلات.. وأن عليهم أن يحترموا معارضيهم إن كانوا -بالفعل- يحبون هذا البلد وينتمون إليه.